المستخلص

يشهد الواقع الدولي الراهن في العقود الأخيرة تنامياً متزايداً لظاهرة الفساد بأبعادها المحلية والدولية، وترتب على هذا التنامي عواقب وتداعيات وخيمة، منها اعاقته لخطط التنمية، وعرقلته لجهود الاستثمار، واساءته للإصلاحات المعززة للديمقراطية، التي ضاعفت من معاناة المجتمعات والدول المختلفة، وهي ما أدت وستؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار، لذا جسدت هذه الظاهرة خطورة بالغة، وما زاد من هذه الخطورة ارتباط الفساد بكافة أشكال وأنماط الجريمة المنظمة، كغسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات، والارهاب. وترتب على ذلك، أن تحول الفساد من مجرد هاجس وطني واقليمي إلى قضية عالمية أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه حيالها، واستقر في يقينه الحاجة الماسة إلى استراتيجيات فعالة للتصدي لها من خلال تعاون اقليمي ودولي، لا يقتصر على الحكومات بل يمتد إلى المنظمات الدولية المختلفة، وإلى المجتمع المدني بمنظماته غير الحكومية.

لِذا تسعى هذه الدراسة إلى بيان النظام القانوني للمسؤولية الناشئة عن أفعال وجرائم الفساد ذي الطابع الدولي، والتي تثار عند ارتكابها من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بما فيها الدول، كسلاح قانوني يحظى بأهمية قصوى إذا ما قورن بباقي الأسلحة والأدوات في مواجهة هذه الظاهرة، وتحليل هذا النظام وتقييمه لبناء تصور مقبول لمدى فاعليته في مكافحة هذا النوع من الفساد والحد من تداعياته، وبطبيعة الحال فإنّ هذا النظام لا يتكامل ولا يؤدي دوره من دون تحديد الجهة القضائية الدولية المختصة بنظر دعوى المسؤولية الناجمة عن الفساد ذي الطابع الدولي، وهو ما حاولت الدراسة بيانه وتقديم رؤية مقبولة تسهم في الحد من آثار هذه الظاهرة ومكافحتها.